الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

15 **فبراير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يقرّ نظام قبول الأوسمة والجوائز الأجنبية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1935085

أقر مجلس الشورى أمس الاثنين مقترح نظام منح الأوسمة والجوائز الأجنبية المقدمة للسعوديين بعد استماعه لتقرير تضمن وجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية وردها بشأن ما أثير من ملحوظات الأعضاء وآرائهم في جلسة سابقة أثناء مناقشة مشروع مقترح مشروع النظام المقدم من عضو المجلس الدكتور يوسف السعدون، ويهدف النظام المقترح إلى تنظيم الترشح وقبول الأوسمة والجوائز الأجنبية المقدمة إلى مواطني المملكة بصفتهم الشخصية وليست الرسمية، كما ينظم آلية الموافقة على حصول الأوسمة والجوائز أو الترشح لها، وفق عدد من المتطلبات.

وناقش مجلس الشورى خلال الجلسة التي عقدها التقرير السنوي للهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، بعد اطلاعه على تقرير بشأنه من لجنة التجارة والاستثمار قدمه رئيس اللجنة الدكتور فهد التخيفي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة طالب الدكتور عبدالله النجار الهيئة بالتنسيق مع الجامعات والكليات التقنية وبشكل عاجل لتحديث الخطط الدراسية والتخصصات المقدمة بما يتوافق مع خطط الهيئة وحاجاتها وتوجهاتها المستقبلية، وبما يساعد على توفير الكوادر البشرية المتخصصة بهذا القطاع الحيوي.

واقترح سعد العتيبي على الهيئة التنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد مسارات ابتعاث تعليمية وتدريبية في الخارج للكفاءات السعودية، والتركيز على الميز النسبية للمناطق وتنوعها المناخي والجغرافي، لصناعة بيئات جاذبة لإقامة معارض ومؤتمرات تتناسب مع مقوماتها، وطالبت الدكتورة سامية بخاري الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات بإنشاء منصة مشتركة لشركات تنظيم المعارض والمؤتمرات في منطقة الشرق الأوسط ليكون لها السبق بذلك ولاستقطاب المملكة للمعارض والمؤتمرات العالمية، مؤكدةً الحاجة لدعم القطاع من خلال تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولفتت الدكتورة عائشة عريشي إلى أهمية توزيع مقر إقامة المعارض والمؤتمرات الدورية الكبرى، كمعرض الكتاب ومعرض ومؤتمر التعليم العالي على مناطق المملكة، وتهيئة البنية التحتية بالمناطق لاستيعابها، وذلك لما لها من أهمية في تنمية سياحة الأعمال. ودعا عضو المجلس زاهر الشهري إلى توفير المعلومات القيمة والبيانات الإحصائية للمستثمرين والمستفيدين وقياس الآثار الاقتصادية الناتجة من القطاع ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما دعا إلى تكثيف جهودها في تعزيز ثقافة حضور المعارض والمؤتمرات، واقترح الدكتور صلاح الطالب، النظر في ارتباط الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات بوزارة السياحة، لكي تستفيد الهيئة من خدمات وإمكانات وزارة السياحة وصندوق التنمية السياحي.

وانتقل المجلس إلى مناقشة مقترح لتعديل المادة (الثالثة والعشرين) من النظام الجزائي لجرائم التزوير المقدم من عضو المجلس الدكتور واصل المذن استنادًا للمادة (23) من نظام المجلس، وذلك بعد استماع المجلس إلى تقرير بشأنه من لجنة الشؤون الأمنية والعسكرية تلاه أمام المجلس رئيس اللجنة اللواء طيار ركن علي العسيري، حيث استعرض ما توصلت إليه اللجنة في دراستها للمقترح المقدم.

وبعد نهاية المناقشة طلب رئيس اللجنة منح اللجنة مزيد من الوقت لإعداد مرئيات حيال ما أثير من ملحوظات وآراء الأعضاء خلال المناقشة والعودة بوجهة نظرها في جلسة قادمة.

ويسعى مقترح عضو الشورى واصل المذن إلى تعديل الماده 23 من النظام الجزائي لجرائم التزوير والتي تنص على "كل منشأة خاصة تعمل في المملكة ثبت أن مديرها أو أحد منسوبيها ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام لمصلحتها وبعلم منها، تعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة ملايين ريال، وبالحرمان من التعاقد من سنتين إلى خمس سنوات مع أي جهة عامة، وذلك دون الإخلال بأي عقوبة نص عليها هذا النظام في حق الشخص ذي الصفة الطبيعية مرتكب الجريمة". وضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،

وذلك عقب اطلاع المجلس على تقرير من لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن المذكرة قدمه نائب رئيس اللجنة معالي الأستاذ محمد المزيد تقرير اللجنة.
كما وافق المجلس خلال الجلسة على مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الكاميرون، بعد مناقشته لتقرير أعدته لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع الاتفاقية تلاه رئيس اللجنة الدكتور فايز الشهري، ووافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية والاندماج الإقليمي لجمهورية غانا، بعد أن أتمت لجنة الشؤون الخارجية دراستها لمشروع المذكرة واعدت عليها رأيها وتوصيتها، كما وافق المجلس على اتفاقية بين الهيئة السعودية للفضاء في المملكة العربية السعودية والمركز الوطني للدراسات الفضائية في جمهورية فرنسا للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وذلك استماعه لتقرير عنها من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات قدمه رئيس اللجنة هزاع القحطاني.

برنامج وطني للإبلاغ عن الحوادث وإصابات العمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/774622

تضمن التنظيم الجديد للمجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية برنامجاً وطنياً للإبلاغ عن الحوادث وإصابات العمل وآلية لتطبيق حوكمة السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني وتحديد وتنسيق الأدوار بين 16 جهة حكومية.
وبموجب الضوابط يتولى المحلس مراجعة التشريعات والأنظمة واللوائح والبرامج وأي أدوات تنظيمية أخرى متعلقة بالسلامة والصحة المهنية، واقتراح التعديلات اللازمة والعمل على إنشاء نظام مراقبة وتقييم فعال بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما يتولى تطوير برنامج وطني شامل للتبليغ عن حوادث وإصابات العمل والأمراض المرتبطة بالمهن وتوثيق البلاغات ونتائج التحقيقات المتعلقة بها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
ويتولى المجلس تقديم الاستشارات والدعم الفني في ما يتعلق بمجال السلامة والصحة المهنية والعمل على تطوير واعتماد هيكل حوكمة محدد واعتماد البرامج والمبادرات الوطنية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية بالاضافة إلى تعزيز التعاون بين أصحاب العمل والعاملين وممثليهم؛ ونشر التوعية وتنمية الموارد ومراجعة التقارير الدولية ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنية.

16جهة في المجلس:

-وزير الموارد البشرية رئيساً
-نائب الوزير للعمل
-ممثل وزارة الصحة
ممثل وزارة المالية
-ممثل وزارة الصناعة
-ممثل وزارة الشؤون البلدية
-ممثل وزارة النقل
-ممثل وزارة الطاقة
-ممثل وزارة التعليم
-ممثل وزارة البيئة والمياه
-ممثل من هيئة الصحة العامة
-ممثل المؤسسة العامة للتأمينات
-ممثل المديرية العامة للدفاع المدني
-ممثل الهيئة العليا للأمن الصناعي

-ممثل الهيئة السعودية للمواصفات
-ممثل اتحاد الغرف السعودية
-ممثل اللجنة الوطنية للجان العمالية.

وفد "رعاية ذوي الإعاقة" يزور المسجد النبوي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/774612

زار وفد من هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة رئيسها التنفيذي الدكتور هشام الحيدري، أمس، وكالة الرئاسة العامة لشؤون المسجد النبوي، بحضور مساعد الرئيس العام لشؤون المسجد النبوي الدكتور محمد الخضيري.
واطلع وفد الهيئة على الخدمات المقدمة للمصلين والزوار خصوصًا الأشخاص ذوي الإعاقة، كخدمات الترجمة الإشارية لدروس الحرم النبوي ومصاحف برايل، وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. يذكر أن هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة قامت بزيارة إلى المدينة المنورة، تضمنت العديد من القطاعات والمراكز والجمعيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة لهم وبحث سبل التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

الجوازات: أولوية التجديد لمن يقيمون في الأحياء العشوائية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/774609

أكدت المديرية العامة للجوازات أن الأولوية في عملية «تجديد إقامة البرماويين» لمن يقيمون في الأحياء العشوائية التي تتواجد في العاصمة المقدسة، مشيرة إلى إدراج خدمة «تجديد إقامة البرماويين» ضمن قائمة خدمة تواصل على منصة أبشر؛ وذلك تسهيلًا على المستفيدين، واختصارًا للوقت وتوفيرًا للجهد، ودون الحاجة إلى مراجعة مقارّها.

وأوضحت «الجوازات» أنه يمكن تنفيذ الخدمة من حساب صاحب العمل على منصة أبشر، ويشترط لذلك تعبئة نموذج طلب تجديد الإقامة مرفق بصورة شخصية للمقيم، ونموذج تعهد بإحضار جواز سفره خلال فترة سريان الإقامة، وصورة الإقامة، وصورة هوية صاحب العمل.

ونوّهت المديرية إلى أن الأولوية في الخدمة للجالية البرماوية الموجودين في الأحياء العشوائية التي يجري تطويرها في العاصمة المقدسة، ويمكن الوصول للخدمة عبر حساب صاحب العمل في منصة أبشر، واختيار خدمات من قائمة خدماتي وتحديد قطاع الجوازات ثم اختيار خدمة تواصل وتقديم طلب جديد وتحديد نوع الطلب «خدمات المقيمين داخل المملكة» ثم اختيار الخدمة الفرعية «تجديد الإقامة - البرماويين» وكتابة وصف مختصر للطلب في مربع وصف الطلب، بعد ذلك اختيار ملف المرفقات حسب الصيغ المتاحة على الموقع ثم تقديم الطلب.

وأشارت إلى آلية تجديد إقامة البرماويين ومتطلبات عملية التجديد والتي ستتم عبر خدمة تواصل الإلكترونية، من خلال الدخول على منصة أبشر وإتمام الإجراءات وفق الخطوات المحددة، في إطار التسهيل على المستفيدين، ولتوفير الجهد واختصار الوقت المستغرق في تلك الأحوال، حيث لا يكون هناك حاجة من تحديد زيارة لزيارة أحد المكاتب المعنية بالمديرية. متطلبات خدمة تجديد إقامة البرماويين:

*نموذج طلب تجديد الإقامة.

*إرفاق صورة شخصية للمقيم.

*نموذج التعهد بإحضار جواز السفر الخاص به خلال فترة سريان الإقامة.

*صورة من هوية الإقامة.

*صورة من هوية صاحب العمل. كيفية تجديد الإقامة للبرماويين عبر تواصل

*الدخول على منصة أبشر الإلكترونية.

*خدمات الأفراد ثم تسجيل الدخول.

*اختيار أيقونة خدماتي ثم حدمات.

*تحديد اسم القطاع وهو الجوازات.

*اختيار خدمة تواصل ثم تقديم طلب جديد.

*حدد نوع الطلب وهو خدمات المقيمين داخل المملكة.

*اختيار الخدمة الفرعية وهي تجديد الإقامة للبرماويين.

*كتابة وصف مختصر للطلب.

*رفع المرفقات على حسب ما يقبله الموقع من امتدادات.

*تقديم الطلب.

أكد منع إيذاء الموقوف وتعذيبه وإهانته.. تدابير خاصة لعقوبات الأطفال

النائب العام لـ "عكاظ": الحرية أساس الأنظمة السعوديـة.. الحبـس استثنـاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2097157

أكد النائب العام الشيخ سعود المعجب أنه لا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بمستند نظامي. وقال في حوار شامل مع «عكاظ»، إن المختصين من أعضاء النيابة العامة نفذوا العام الماضي ٤٨٥٤٨ جولة رقابية وتفتيشية على السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية للتحقق من تطبيق الأنظمة بحق الموقوفين والسجناء وتمكينهم من حقوقهم النظامية. وقال إن زيارة السجون وأماكن التوقيف تتم في أي وقت دون التقيد بالدوام الرسمي، والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة، ويطلع أعضاء النيابة المكلفون بالرقابة على سجلات السجون وأماكن التوقيف، والاتصال بالمسجونين والموقوفين، والاستماع لشكاواهم. وشدد النائب العام على أن مفتشي النيابة يدخلون أجنحة التوقيف للتحقق من تمتع الموقوفين بحقوقهم النظامية. وأكد أن الحرية هي الأساس والأصل في جميع الأنظمة السعودية، ويعد حبس الحرية أمراً استثنائياً. وأوضح أن الأنظمة السعودية اهتمت بالمرأة الموقوفة وحقها في تكوين الأسرة والإنجاب، وكفلت لها حق الحمل والوضع بمتابعة طبية خاصة، ومكنتها من الاهتمام بمولودها داخل أجنحة خاصة بداخل السجون تسمى «جناح الأمهات»، ووفرت للمولود كل ما يحتاجه من الغذاء والملبس، وكذلك تهيئة المناخ الصحي والاجتماعي له، لحين تحديد وقت خروجه. وشدد النائب العام على أن يُحْظَر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، ويُحْظَر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما يجب أن يعرّف المتهم عند القبض عليه أو توقيفه بأسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بمحام.

لا عقوبة دون نص

•من أين تستقي النيابة العامة اختصاصها في الرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية؟

••سعت المملكة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إذ نصت المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم على أن «تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»، كما نصت المادة (٣٦) على أن «توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام»، كما نصت المادة (٣٨) على أن «العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي»،

ومن أجل تحقيق ذلك أُنشئت هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا (النيابة العامة حاليا) بمرسوم ملكي وأُسندت إليها العديد من الاختصاصات، ودعماً لها ولاستقلاليتها صدر مرسوم بتعديل المادة الأولى من نظام النيابة العامة باعتبارها جزءا من السلطة القضائية، وتتمتع بالاستقلال التام، وترتبط تنظيمياً بالملك، وليس لأحد التدخل في أعمالها، كما عدلت المادة الثالثة المنظمة لأعمال النيابة العامة بموجب ذات المرسوم، ونصت على أن تختص النيابة العامة بالرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف وأي مكان تنفذ فيه أحكام جزائية، والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم ومشروعية بقائهم في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من سجن أو أوقف منهم دون سبب مشروع، وتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك.

وكالة مستقلة للتفتيش

•كيف تتعهد النيابة بالرقابة والتفتيش؟

••تعزيزاً لمبدأ التكامل بين الجهات التنفيذية والقضائية أسندت مهمة الرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية للنيابة العامة، وأُنشئت لهذا الغرض وكالة مستقلة بالرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، وتعتبر الركن الثالث للنيابة العامة وبه تحقق الموازنة الفعلية بين العقوبة الرادعة وحقوق الموقوفين وواجباتهم والضمانات المقررة لهم، وتنقسم إلى 3 نيابات: نيابة الرقابة والتفتيش على السجون، وتشمل دور الرعاية الاجتماعية، نيابة الرقابة والتفتيش على دور التوقيف، وتشمل أماكن إيواء المجني عليهم في جرائم الاتجار بالأشخاص، ونيابة الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، وتشمل الرقابة والتفتيش على أماكن حفظ المضبوطات والأحراز.

الإفراج عن السجين

•حدثنا عن آلية عمل دوائر الرقابة والتفتيش؟

••تفصيلاً للاختصاص النيابي في الرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف نصت المادة 38 من نظام الإجراءات الجزائية «على المختصين من أعضاء النيابة العامة زيارة السجون وأماكن التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقيد بالدوام الرسمي، والتأكد من عدم وجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة، وأن يطَّلعوا على سجلات السجون وسجلات أماكن التوقيف، وأن يتصلوا بالمسجونين والموقوفين، وأن يسمعوا شكاواهم، وأن يتسلموا ما يقدمونه في هذا الشأن. وعلى مديري السجون وأماكن التوقيف أن يقدموا لأعضاء النيابة العامة كل ما يحتاجونه لأداء مهماتهم»، وكذلك المادة 40 من نظام الإجراءات الجزائية التي نصت «على عضو النيابة المختص فور علمه بوجود موقوف أو مسجون بطريقة غير مشروعة أن ينتقل إلى المكان الموجود فيه المسجون أو الموقوف، وأن يجري التحقيق، وأن يأمر بالإفراج عنه إذا كان سجنه أو توقيفه جرى بصفة غير مشروعة، وعليه أن يحرر محضراً بذلك يرفع إلى الجهة المختصة لتطبيق ما تقضي به الأنظمة في حق المتسببين في ذلك»، وأيضاً المادة 25 من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية التي نصت على «يخضع كل مكان خصص للتوقيف أو السجن - وما في حكمهما - لرقابة وتفتيش النيابة وفق هذا النظام ونظام النيابة العامة»، وتقوم نيابات الرقابة على دور التوقيف بالتفتيش على أماكن إيواء المجني عليهم في جرائم الاتجار بالأشخاص، وفقاً للمادة 16 من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التي تنص على «تختص النيابة العامة بالتحقيق والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتختص كذلك بتفتيش أماكن إيواء المجني عليهم في تلك الجرائم»؛ للتأكد من تنفيذ الأحكام القضائية في هذا الشأن، كما تراعي النيابة العامة عند قيامها بمهماتها المسندة إليها وفق الأنظمة المشار لها، التزام السجون وأماكن التوقيف بتطبيق نظام السجن والتوقيف الذي نصت المادة الخامسة منه على أن «تخضع السجون وأماكن التوقيف للتفتيش القضائي والإمكاني والصحي والاجتماعي وذلك وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية»، وتقوم بإعمال اختصاصاتها القضائية في ذلك، وكذلك الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ومنها نظام الأحداث ونظام التنفيذ وغيرهما، وتراعي كافة المواثيق والمعاهدات الدولية في حفظ كرامة الإنسان وعدم المساس بها.

•هل يغطي العمل الرقابي والتفتيشي جميع السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية في المملكة؟

••نعم جميع أماكن التوقيف يتم التفتيش عليها ومتابعتها.

مكاتب في التوقيف

•كيف يباشر أعضاء الرقابة على السجون وأماكن التوقيف المهمات الرقابية والتفتيشية؟

••تتم الأعمال الرقابية والتفتيشية عبر إستراتيجية محوكمة، مستقاة من نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية، والأنظمة الخاصة الأخرى، والمعاهدات والمواثيق الدولية.

ويتم تحديد وتنظيم علاقة العمل بين النيابة العامة والجهة المستهدفة في الجولة الرقابية أو التفتيشية، وكذلك بين منسوبي النيابة عبر تلك الأنظمة وكذلك قواعد عمل الرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف، والتعاميم والقرارات النيابية، ووفقاً للمادة (39) من نظام الإجراءات الجزائية، وتم تخصيص مكاتب للنيابة العامة في السجون وأماكن التوقيف، ويتواجد فيها أعضاء النيابة بشكل دوري، للقيام بعملهم الرقابي والتفتيشي داخل السجون وأماكن التوقيف على أكمل وجه.

التحقق من نظامية السجين

•ما المهمات التي يقوم بها أعضاء نيابات الرقابة على السجون وأماكن التوقيف؟•• يقوم أعضاء نيابة الرقابة بجولات ميدانية رقابية بصفة يومية، على كل مكان توقيف وسجن وأماكن الرعاية الاجتماعية، ويقومون بالتحقق من نظامية توقيف كل شخص موجود بداخل مكان التوقيف أو السجن، والتحقق من عدم وجود أي موقوف بصفة غير مشروعة، ولا يجوز إيقاف أي شخص إلا بأمر مسبب ومحدد المدة ومن سلطة مختصة ويتم الإفراج الفوري عنه، ومحاسبة المتسبب في ذلك، ومطابقة جميع البيانات المدونة لدى مأمور التوقيف والموقوفين المتواجدين في التوقيف مع البيانات الواردة للنيابة العامة، والدخول المستمر لأجنحة التوقيف، أو عنابر النزلاء، والتواصل مباشرة مع الموقوفين أو المسجونين أو المودعين ومقابلتهم، وتلقي شكاواهم وطلباتهم، والتحقق منها، واتخاذ اللازم بشأنها، والتحقق من تمتعهم بحقوقهم النظامية، ودراسة سجلاتهم، والتأكد من استكمال إجراءاتهم، وتزويد ملفاتهم بكل ما يستجد على قضاياهم، وتلقي الشكاوى الإلكترونية عبر منصة أبشر، والبوابة الإلكترونية، والهاتف المباشر، ومعالجتها الفورية.

2ساعة رقابة

•هل تتم الجولة الرقابية أو التفتيشية في وقت الدوام الرسمي فقط؟

••لا يوجد وقت محدد للقيام بالجولة، بل هي متاحة على مدار الـ24 ساعة، وطوال أيام الأسبوع، وهناك فترات يتم فيها تكثيف الجولات المسائية، لتكون النتيجة شفافة وواضحة، دون التقيد بوقت الدوام الرسمي، أما عند تلقي الشكوى عن الموقوفين أو السجناء فيتم الانتقال فور تلقي الشكوى مباشرة، للتحقق منها واتخاذ اللازم بشأنها.

•كيف يتولى أعضاء نيابات الرقابة على السجون وأماكن التوقيف مهماتهم في العمل التفتيشي؟

••تتولى نيابات الرقابة على السجون وأماكن التوقيف مهمة التفتيش القضائي على السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية، (مكان الملاحظة الاجتماعية ومؤسسة رعاية الفتيات)، للتأكد من سلامتها من النواحي المعيشية والصحية والتعليمية كافة، بما يساهم في تحقيق أهداف عقوبة السجن الرامية لإصلاح وتقويم سلوك النزيل المتوازنة مع ضماناته وحقوقه النظامية.

•كم الإحصائية المسجلة في ما يتعلق بعدد الجولات الرقابية؟

••بلغ عدد الجولات الرقابية والتفتيشية على السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٢١م (٤٨٥٤٨ جولة)، شارك فيها أعضاء وعضوات في النيابة العامة وفق الاختصاص.

لا تعذيب ولا إهانة للمقبوض عليه

•ما أبرز الحقوق والضمانات التي حددتها الأنظمة الجزائية للموقوف؟

••شددت الأنظمة الجزائية السعودية على الحقوق المكفولة نظاماً للموقوفين احتياطاً وللمسجونين، ابتداءً من عدم القبض على أي إنسان، أو تفتيشه، أو توقيفه، أو سجنه، إلا في الأحوال المنصوص عليها نظاماً، ولا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما وللمدة التي تحددها السلطة المختصة، ويُحْظَر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، ويُحْظَر كذلك تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة.

كما يجب أن يعرّف المتهم عند القبض عليه أو توقيفه بأسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بوكيل أو محام في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، وحقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه بالقبض عليه أو توقيفه، وغيرها من الواجبات الجزائية والضمانات التي تقوم بها جهات الضبط والتحقيق والمحاكمة، بما يضمن كرامة من يتم تحريك الدعوى الجزائية بحقهم، ويحقق الأمن والثقة بالجهات التنفيذية والعدلية.

الحرية هي الأساس في الأنظمة

•حول العمل الرقابي الذي يستهدف أماكن إيقاف أو سجن أو إيداع النساء، أكد النائب العام أن العمل الرقابي في هذا الشأن تقوم به زميلات من أعضاء النيابة العامة في مختلف مناطق المملكة. وعن ضوابط الإفراج المؤقت عن الموقوف، قال إن الحرية هي الأساس والأصل في جميع الأنظمة السعودية، إذ يعد حبس الحرية أمراً استثنائياً، وحالة على خلاف الأصل، ولهذا فالضوابط المحددة هي للإيقاف وليس للإفراج، حيث لا يجوز في أي حال القبض على الشخص إلا بموجب أمر من سلطة مختصة، ولا يجوز إيقافه إلا بمستند نظامي صادر من سلطة مختصة وبمدة زمنية محددة، وعلى ضوء ذلك لا يجوز إبقاء أي موقوف بعد انتهاء المدة المحددة لتوقيفه، وتعتبر النيابة العامة المحامي شريكا في العملية العدلية الجزائية، وضرورة تعزيز الحياد والموضوعية في اتخاذ القرارات والإجراءات الجزائية في جميع مراحل القضية الجزائية، من البلاغ لحين إنفاذ الحكم، ولهذا فنيابات الرقابة على السجون وأماكن التوقيف تتلقى جميع الطلبات والشكاوى التي يتقدم بها محامي الموقوف أو المسجون أو المودع، سواء كان في نظامية الإيقاف أو السجن، أو الحقوق والضمانات التي يجب تقديمها للموقوفين أو المسجونين أو المودعين، أو في آلية إنفاذ الحكم الجزائي، وغيرها، وتقوم بدراستها ومعالجتها وفق النظام، والإجابة عنها بشكل شفاف وواضح، كما تقوم بالإشراف على قيام دور التوقيف أو السجون

بتمكين الموقوفين من مقابلة محاميهم بكل يسر وسهولة.

خطة أزمات لمواجهة الطوارئ

في إجابة عن سؤال «عكاظ» حول وجود خطة أزمات للرقابة على السجون وأماكن التوقيف في السعودية، أكد النائب العام أن إستراتيجية النيابة العامة العدلية الجزائية تقوم على حوكمة الإجراءات وصياغة الفرضيات الحياتية كافة، ومنها الأزمات والكوارث والمتغيرات المفاجئة. ووفقاً للإستراتيجية الخاصة في الرقابة والتفتيش على السجون وأماكن التوقيف فقد كانت خطة الأزمات التي تواجهها النيابة العامة، أو جهات التوقيف والسجون وأماكن الرعاية الاجتماعية، تركز على إعداد الإجراءات المحكمة لتفادي وقوع الأزمة، والتحقق من تطبيق الإجراءات الاحترازية كافة، للحيلولة دون وقوعها، والخطط المدروسة للخروج منها، وجمع كافة البيانات وتحليلها، مع تكثيف الفرضيات وتدريب العاملين والنزلاء على كيفية مواجهتها، ومن ذلك ما قامت به نيابات الرقابة على السجون وأماكن التوقيف خلال جائحة كورونا، من رقابة على السجون وأماكن التوقيف وأماكن الرعاية الاجتماعية والتأكد من تطبيق كافة الاشتراطات الصحية والوقائية داخلها، كما تشمل أيضاً ما يقع في السجون وأماكن التوقيف من حوادث مهمة أو خطيرة، حيث اعتبرت النيابة العامة أن أي حادثة مؤثرة في أرواح النزلاء أو النظام العام داخل السجن أو مكان التوقيف، ومن ذلك وفاة أي سجين أو موقوف أو انتحاره أو تعرضه للاعتداء من أي شخص أو مضاربة جماعية أو هروب أو حريق أو إدخال ممنوعات وغيرها من قبيل الحوادث المهمة التي يتعين رفعها فوراً لنا، وتتم متابعتها والتحقق من سببها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

جناح خاص للأمهات ونظام مستقل للأطفال

وعن الضمانات الخاصة للمرأة والطفل في الإيقاف أوضح النائب العام أن الأنظمة السعودية اهتمت بالمرأة والطفل، وخصصت للطفل نظاماً مستقلاً يحميه من كل ما يكون فيه جناية عليه أو سلوك لا يناسب عمره، وصدر نظام الأحداث الذي حدد المدة الزمنية لعمر الحدث، والعقوبات المناسبة لكل عمر، ونص على تدابير خاصة بديلة للعقوبات التي يعاقب بها البالغون، وأكد على إجراءات مخصصة في آلية توقيفه، كما راعت الأنظمة المرأة وخصتها بالكثير من المزايا، ومنها تحديد مكان خاص للإيقاف والسجن، وإنشاء جهة حكومية خاصة تعنى بإيقاف الفتاة وهي «مؤسسة رعاية الفتيات»، كما راعت أهميتها في تكوين الأسرة والإنجاب، حيث كفلت لها حق الحمل والوضع بمتابعة طبية خاصة، ومكنتها من الاهتمام بمولودها داخل أجنحة خاصة بداخل السجون تدعى «جناح الأمهات»، ووفرت للمولود كل ما يحتاجه من الغذاء والملبس، وكذلك تهيئة المناخ الصحي والاجتماعي له، لحين تحديد وقت خروجه.

لا أحد يتدخل في أعمال النيابة العامة.. ووكالة مستقلة لتفتيش السجون

نراعي المواثيق والمعاهدات الدولية كافة في حفظ كرامة الإنسان

مكاتب للنيابة في أماكن التوقيف.. ولا يجوز الإيقاف إلا بأمر مسبب

الجولات الرقابية على مدار الساعة والتكثيف يتم في ساعات المساء

نفذنا 48548 جولة في العام الماضي بمشاركة عضوات في النيابة

للموقوفة الحق في تكوين الأسرة والحمل والوضع ورعاية مولودها

لا قبض أو تفتيش أو توقيف أو سجن إلا وفقا للنظام

إستراتيجية محوكمة لأعمال الرقابة والشكاوى متاحة عبر 3 قنوات

"مكافحة التستر التجاري": لا تمديد للفترة التصحيحية.. والمهلة المتبقية يومان

حذرت المخالفين من عقوبة السجن 5 سنوات وغرامة بـ 5 ملايين ريال

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://sabq.org/z5BtFv

أكد البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، أنه لن يكون هناك تمديد للفترة التصحيحية لمخالفي نظام مكافحة التستر المتبقي منها يومان فقط، وتنتهي بنهاية يوم الأربعاء 15 رجب 1443هـ.

وحث البرنامج جميع المخالفين للنظام على تصحيح أوضاعهم خصوصاً المنشآت التي تبلغ إيراداتها السنوية "مليوني ريال"، والاستفادة من مزايا الفترة التصحيحية، وتجنب تطبيق العقوبات النظامية الرادعة التي تصل إلى السجن 5 سنوات والغرامة بـ 5 ملايين ريال.

كما أكد "برنامج مكافحة التستر" استمرار استقبال طلبات التصحيح حتى نهاية الفترة، وذلك عبر موقع وزارة التجارة : mc.gov.sa، حيث يمكن للمخالفين الاستفادة من خيارات التصحيح المحددة في لائحة تصحيح الأوضاع، وهي:

(الشراكة في المنشأة بين السعودي وغير السعودي، تسجيل المنشأة باسم غير السعودي، استمرار السعودي في ممارسة النشاط بإدخال شريك جديد في المنشأة، تصرف السعودي في المنشأة، حصول غير السعودي على الإقامة المميزة، مغادرة غير السعودي المملكة.)

ALM

تنفيذ تأمين طبي لموظفي القطاع غير الربحي السعودي .. واستصدار رعاة بترخيص من "ساما"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.alegt.com/2022/02/15/article_2263106.html

ناقش مجلس الجمعيات الأهلية في الرياض أمس خلال الملتقى الأول لأمناء مجالس الجمعيات الأهلية عددا من القضايا التي تهم القطاع غير الربحي وعلى رأسها التأمين الطبي لموظفي القطاع وعددا من المواضيع ذات الأهمية وذلك في فندق مداريم كراون بالرياض.

وأكد الدكتور ثامر غشيان رئيس مجلس الجمعيات الأهلية في الرياض أهمية هذه اللقاءات وأثرها الايجابي لتمكين الجمعيات والمؤسسات من تأدية دورها وأهدافها.

من جانبه أوضح عبدالعزيز الزكري الأمين العام لمجلس الجمعيات الأهلية في الرياض أن الاجتماع خرج بعدة قرارات منها البدء بتنفيذ التأمين الطبي على جميع موظفي القطاع غير الربحي سواء الجمعيات الأهلية أو المؤسسات الأهلية واستصدار رعاة بترخيص من البنك المركزي.

الجواز الإلكتروني.. تأمين للهوية السعودية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.al-madina.com/article/774558

علي آل شرمة

مواصلة لمساعيها نحو تطوير الخدمات المقدمة للمواطن، وتحقيقاً لمتطلبات التحول الرقمي الذي هو أبرز توجهات رؤية المملكة 2030، أعلنت المديرية العامة للجوازات عن إطلاقها جواز السفر السعودي الإلكتروني الجديد، بالتعاون مع وزارة المالية والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، في خطوة تؤكد اهتمام القيادة الرشيدة وحرص وزارة الداخلية على ترقية الخدمات التي تقدمها للمواطنين السعوديين، بما يتواكب مع متطلبات هذا العصر الذي باتت التقنية تمثل أبرز عناصره.

اللافت في الأمر هو التسهيلات الكبيرة التي أعلنت عنها الوزارة للتيسير على المواطنين لاستخراج الجواز الجديد، وهو سمة مميزة للمملكة، فمع مجرد الإعلان عن إطلاقه، كشفت الوزارة عن بدء حجز مواعيد على منصة أبشر لتحديد الوقت الذي يمكن فيه للجميع مراجعة وبدء الإجراءات الفعلية، بما يعني أن الأمر سيكون في غاية السهولة، ويحقق أكبر قدر من العدالة في اكتساب الجواز، دون إتاحة فرصة لأي عناصر أخرى، مثل الواسطة أو استغلال المعارف، وهو النهج الذي تسير عليه الدولة التي قامت على أساس المساواة بين كافة مواطنيها، دون أي اعتبارات مناطقية أو خلافه، فالمعيار واحد وهو أن الجميع أبناء هذا الوطن، والمفاضلة بينهم تتم على أساس ما يقدمونه لمصلحة بلادهم وتقدمها، ليس إلا.

كذلك فإن الوزارة أعلنت بوضوح أن الجواز القديم سيظل ساري المفعول ما دام ساري الصلاحية، ومنحت حامليه الفرصة بين العمل به حتى انتهاء مدة سريانه أو التقدم لاكتساب الجواز الجديد، وذلك دفعاً للمشقة وضمان عدم حدوث تكدس أو ازدحام في الطلب ومراعاة أصحاب الظروف الطارئة. حتى عملية استخراج الجواز الجديد لا تحتاج من المواطن إلى مراجعة أي من إدارات الجوازات للاستلام، حيث سيتم توصيله عبر البريد السعودي «سبل» خلال ثلاثة أيام عمل.

الجواز الجديد الذي أوضحت المديرية العامة للجوازات مواصفاته القياسية، في حضور وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف يتمتع بأعلى درجات الأمان، ووفق أعلى المواصفات العالمية لجوازات السفر في دول العالم، حيث يحتوي على شريحة إلكترونية لرفع مستوى الحماية الأمنية للبيانات والصور الشخصية لحامل الجواز، وخاصية التحقق والقراءة الآلية عبر البوابات الذكية في المنافذ الدولية.

كذلك تم عند تصميم الجواز الجديد مراعاة كافة متطلبات منظمة الطيران المدني الدولي - إيكاو، بحيث يظل الجواز السعودي محتفظاً بالمكانة المتقدمة التي يجدها حامله في جميع مطارات العالم. أما الجانب الذي نال الاستحسان؛ فهو أنه إضافةً إلى الاهتمام بمعايير السلامة والأمان والموثوقية، فإن كافة صفحات الجواز الجديد تحمل صوراً لأبرز المعالم التاريخية والحضارية للمملكة، وهو ما يؤدي إلى التعريف بتلك المعالم ورفع الوعي العام حولها.

ومع أن الجوازات التي لا تزال سارية تتمتع أيضاً بمستوى عالٍ من معايير الأمان، فإن تلك المعايير قد تمت مضاعفتها في الجواز الجديد، بالاستفادة من كافة التقنيات المتطورة التي يشهدها العالم في عصرنا الحالي، وهو ما يدعم متطلبات التحقق الرقمي عبر البوابات الذكية في المنافذ العالمية.

وللدلالة على ذلك فإن الجواز الجديد يأتي ثمرة للتعاون بين وزارتي الداخلية والمالية والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، للاستفادة من الإمكانات السعودية المتطورة في مجالات الأمن الإلكتروني، والتي تشهد تطوراً ملحوظاً، لا سيما خلال السنوات الأخيرة في ظل التوجه الكامل للدولة نحو التحولالرقمي واقتصاد المعرفة، وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وفي ظل التطور الكبير الذي تشهده المملكة وما تنعم به من نهضة اقتصادية في جميع مناطقها -بحمد الله- وما يحظى به مواطنوها من قبول في معظم مطارات العالم وموانئه، فإن الحاجة تبدو ماسة لمزيد من الإجراءات الأمنية لوثيقة السفر السعودية، لا سيما في ظل التطور الكبير الذي شهدته بالمقابل عمليات التزوير والأساليب الحديثة التي بات يلجأ إليها معتادو الإجرام وانتحال الشخصيات. وكل هذه الإجراءات والاعتبارات لا شك أن وزارة الداخلية قد وضعتها في اعتبارها وهي تقرر إصدار الجواز الإلكتروني الجديد.

هكذا تمضي مسيرة التطور والنماء في هذه البلاد المباركة، وهكذا تتسابق أجهزتها المختصة في ميادين العطاء والنماء لتُسهم في رفع شأنها بين الأمم، كلٌّ في مجاله، وفق رؤى سديدة وتخطيط علمي متقدم على هدي رؤية المملكة 2030، التي غطت مستهدفاتها جميع أوجه الحياة وجوانبها، لتعلن للعالم أجمع أن المملكة في طريقها لتتبوأ المكانة اللائقة بها والتي تستحقها.

منصة "مساند" تحل مشاكل الاستقدام!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2097153

هيلة المشوح

لكل منا تجربة قاسية -وربما أكثر- إثر عملية استقدام غير موفقة استنفدت وقتنا وجهدنا وراحتنا الذهنية وبالطبع أموالنا، وكل منا قد واجه منظر عاملة أو عامل هارب من بيت مكفوله لأسباب مختلفة قد تكون تافهة أو جسيمة بحسب الظروف والبيئات والطباع لكلا الطرفين، ولكن الأكيد أن المعاناة الأكبر تقع على عاتق المتضرر الأول وهو صاحب العمل المتمثلة بالخسائر المادية والراحة النفسية والاستقرار الأسري، وجميعنا بلا شك سمعنا أو شهدنا تجاوزات وجرائم بشعة ارتكبتها عاملات وعمال في حق طفل أو كبير سن أو ذوي الإعاقات لأسباب متعددة أهمها إهمال الجوانب النفسية والسجلات الأمنية لهم قبل وصولهم.

هيكلة جديدة ورائدة تطلقها وزارة الموارد البشرية لقطاع الاستقدام في المملكة العربية السعودية بدأت باستحداث منصة «مساند» التي سوف تغير بروتوكولات الاستقدام السابقة بشكل كبير وحديث يراعي كثيراً من الجوانب وأهمها (حفظ حقوق المواطن، والعمالة المنزلية على حد سواء)، وفي تقديري أن هذا هو مراد كل مواطن يطمح باستقدام مريح وآمن أو ممن مر بتجربة سابقة مع الاستقدام ومشاكله والتعقيدات التي يضطلعها المواطن جرّاء أنظمة بعض الدول المصدّرة للعمالة، وتهدف هذه المنصة -مساند- في المقام الأول إلى تحسين قطاع الاستقدام بحوكمة جديدة لتسهيل إجراءات استقدام العمالة المنزلية ورفع مستوى حفظ حقوق جميع الأطراف يتم ذلك بتحديث عملية التعاقد بين الأفراد ومكاتب الاستقدام وإدارة العلاقة بين مكاتب الاستقدام داخلياً ومكاتب إرسال العمالة المنزلية في الدول المصدّرة للعمالة مع إمكانية إدارة الشكاوى بين أطراف العملية التعاقدية، كما تسهم «مساند» في تذليل عملية إصدار التأشيرات بخطوات سهلة وبشكل فوري، والتعامل السلس عبر أكثر من 1200 مكتب استقدام حول المملكة وعقود إلكترونية موحدة بمعايير مدروسة واستحقاقات واضحة، حيث يتم دفع رسوم الاستقدام عن طريق المنصة بوسائل الدفع المختلفة، كما توفر المنصة استعراض السير الذاتية للعمالة المنزلية إلكترونياً، حيث تجاوز عدد السير المطروحة في المنصة إلى أكثر من مليون ونصف سيرة ذاتية.

تعمل منصة ساند اليوم على إطلاق خدمة التأمين على عقد العمالة المنزلية، وهذا أمر جدير بالتوضيح كونه يخدم المواطن وليس كما يترآى للبعض بأن يثقل عليه مادياً، فالتأمين على عقود العمالة يحفظ حقوق المواطن في حال حصل خلاف بين الطرفين مما يخفف الأعباء المترتبة على الترحيل وتبعاته، وهذا من أهم مستهدفات وزارة الموارد البشرية بهذا الصدد وأعني خفض قيمة الاستقدام بإتاحة أكثر من ١٤ دولة، وإضافة ٨ دول إضافية خلال العام الحالي من دول آسيوية وأفريقية بما لا يدع مجالا لبعض الدول المصدرة للعمالة بالضغط على السوق السعودي ورفع أسعار الاستقدام والتي ارتفعت في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة آخرها تأثيرات جائحة كورونا وتضرر القطاع بشكل كبير جرّاء القيود التي تم فرضها على السفر سواء في المملكة أو في الدول المصدرة للعمالة المنزلية وزيادة تكاليف الفحوصات الطبية واللقاح والحجر المؤسسي وارتفاع تكلفة السفر والطيران.

أخيراً.. لا شك أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تراعي مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومعايير جودة الحياة للمواطن والمقيم، وذلك باستهدافها دولاً جديدة توفر عمالة ذات كفاءة عالية تتناسب مع العائلة السعودية وتدرس بشكل مكثف مستوى الأوبئة بكافة أنواعها ونسبة الجرائم واللغة، والمستوى التعليمي في دول العمالة، كما تراعي تناسب الكلفة المالية للمواطن السعودي والأمل كبير في أن تكون منصة «مساند» بداية لتنظيم سوق العمالة المنزلية وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وفق قوانين واضحة وأنظمة تخدم العملية ككل.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م

https://www.alriyadh.com/1935151

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 رجب 1443هـ - 15 فبراير 2022م

https://www.aleqt.com/2022/02/15/article_2263001.html